

Distr.: General
16 April 2012
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والستون

البند ١١١ (د) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب ثمانية
عشر عضواً في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة

وفقاً لقرار حكومة أيرلندا في عام ٢٠٠٦ الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان
للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ في الانتخابات المزمع عقدها في عام ٢٠١٢ وعملاً بقرار الجمعية
العامة ٦٠/٢٥١، أتشرف بأن أحيل إليكم الوثيقة المرفقة التي توضح تعهدات حكومة
أيرلندا والتزاماتها الطوعية في ميدان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها على الدول الأعضاء بوصفهما من
وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) آن أندرسون
السفيرة والممثلة الدائمة

* A/67/50.



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة
ترشح أيرلندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، ٢٠١٣-٢٠١٥
التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - كانت أيرلندا من أشد المؤيدين لإنشاء مجلس حقوق الإنسان حيث طالبت بهيئة لا يقتصر دورها على كونها داعية ونصيراً قويا لحقوق الإنسان على الصعيد العالمي فحسب، بل وتكون أيضاً هيئةً تمثيلية للعضوية في الأمم المتحدة.

٢ - وأيرلندا شديدة الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان على نحو تام في سياساتها الداخلية والخارجية على السواء. ونحن نستند إلى خبراتنا التاريخية التي يقوم عليها نهجنا إزاء حقوق الإنسان، كما أن دستورنا باعترافه بالحقوق الأساسية يكفل لكل مواطن الحرية والمساواة والعدالة.

٣ - وفي عام ٢٠٠٦، أعلنت أيرلندا اعترافها بالترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات التي ستعقد في عام ٢٠١٢. وستكون هذه المرة الأولى التي تسعى فيها أيرلندا إلى الحصول على عضوية المجلس. وفي حالة انتخابها، ستصبح أيرلندا عضواً في المجلس للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٤ - وأيرلندا، بوصفها دولة صغيرة، تعلق أهمية كبرى على تعددية الأطراف. والتزامنا تجاه الأمم المتحدة حجر أساس تركز إليه السياسة الخارجية الأيرلندية. وتؤمن أيرلندا بأن الدول يجب أن تعمل معا في جو من التعاون وفي إطار حوار صادق من أجل تعزيز الالتزام بواجبات حقوق الإنسان وتوطيد القدرة على الوفاء بها. وإننا ندرك أن التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان مسائل مترابطة يعضد بعضها بعضاً، ولطالما كان الهدف من سياساتنا في إطار الأمم المتحدة إقرار هذه الحقيقة من خلال ما يلي:

(أ) رغم ما تواجهه أيرلندا حالياً من صعوبات اقتصادية، فقد استمرت في تخصيص أكثر من ٠,٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. فقد خصصت في عام ٢٠١٠ ما نسبته ٠,٥٣ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لهذا النوع من المساعدة. وتضمن برنامج الحكومة لعام ٢٠١١ التزاماً بتخصيص ما يصل إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؛

(ب) ساهمت قوات الدفاع الأيرلندية في حفظ السلام على الصعيد الدولي لمدة تزيد على الخمسين عاماً. ونحن من أشد مؤيدي العمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام؛

(ج) تفخر أيرلندا بسجلها الحافل في مجال تعزيز حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وتشرف بتعيين رئيسة أيرلندا السابقة، ماري روبنسون، مفوضةً ساميةً للأمم المتحدة معنية بحقوق الإنسان في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢.

٥ - وبما أن أيرلندا تسعى للمرة الأولى للحصول على عضوية مجلس حقوق الإنسان، فإننا نأمل أن تتاح لنا الفرصة للمساهمة في مجلس يتسم أداؤه بالقوة والديناميكية قادر على الاضطلاع بدور حقيقي وفاعل في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. وأيرلندا، إذ تضع هذا الهدف نصب عينيها، تتقدم بالتعهدات والالتزامات الطوعية التي يرد بيانها أدناه.

العمل على تقوية مجلس حقوق الإنسان وزيادة فعاليته وتعزيز مكانة حقوق الإنسان في صميم أعمال الأمم المتحدة

٦ - تلتزم أيرلندا بمجلس لحقوق الإنسان يتسم أداؤه بالقوة والفعالية ويحتل مكانته في صميم المساعي الدولية. إننا نود أن نرى مجلساً يستلهم مبادئ سامية ويوفر ريادةً حقيقية للمجتمع الدولي. وفي حالة انتخاب أيرلندا، فسنعنى إلى أن يتخذ المجلس إجراءات واضحة وقوية في تعامله مع انتهاكات حقوق الإنسان وفي مساعيه لتعزيز تلك الحقوق. وإننا نسعى أيضا إلى أن تسود المجلس عند قيامه بأعماله بيئةً إيجابية وبنّاءة يمكن للبلدان في ظلها أن تتبادل الخبرات وأن تتعلم من بعضها بعضاً. وسوف نيسر إقامة حوار منفتح وشفاف فيما بين الدول انطلاقاً من الأهداف والأولويات المشتركة وسعياً إلى تحقيق تقدم ذي مغزى.

٧ - وأيرلندا، إذ تقر بأن عملية الاستعراض الدوري الشامل أفسحت حيزاً هاماً للحوار الوطني بشأن حقوق الإنسان وبأنها يمكن أن تحدث تغييراً حقيقياً على أرض الواقع، ستواصل المشاركة بنشاط في الأفرقة العاملة المعنية بتلك العملية لكفالة أن يتجه التركيز في كل استعراض إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد الخاضع للاستعراض وأن تتيح الدورة الثانية للاستعراض تحقيق هذه الآلية لكامل إمكاناتها. وستواصل أيرلندا تفاعلها الإيجابي والبنّاء مع جميع الأطراف ذات المصلحة في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وقد خصعت أيرلندا للاستعراض بموجب هذه الآلية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. واعتمد مجلس حقوق الإنسان رسمياً تقرير الفريق العامل عن الاستعراض الدوري الشامل في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٢. وقدمت الدول الأعضاء ١٢٧ توصية قبلت أيرلندا منها ٩١ توصية قبولا تاما وقبلت ١٧ توصية أخرى قبولا جزئياً؛ أما التوصيات التي امتنعت عن دعمها فلا تزيد على الـ ١٩ توصية. وتعلق أيرلندا أهمية خاصة على الحفاظ في السنوات المقبلة إلى

الاستعراض الدوري المقبل على الزخم الذي تولّد عن الدورة الأولى للاستعراض. وتلتزم أيرلندا بإعداد تقرير مؤقت تقدمه طوعاً عن التقدم المحرز في تنفيذ التزاماتها.

٨ - وإلى جانب العضوية في مجلس حقوق الإنسان، ستواصل أيرلندا مشاركتها النشطة في اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة، حيث إنها الهيئة الوحيدة ذات العضوية العالمية التي تختص في الأمم المتحدة بالتصدي لمسائل حقوق الإنسان.

٩ - وستقدم أيرلندا الدعم للعمل الذي تقوم به مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان طالما كانت المفوضية هيئة مستقلة تتوافر لها الموارد الكافية، وذلك بسبل منها تعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع أعمال الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١١، واصلت أيرلندا توفير التمويل للمفوضية، محافظةً على مستوى الدعم على ما كان عليه في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

١٠ - وستواصل أيرلندا دعمها للدور الهام المنوط بالمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على صعيد فرادى الدول وعلى الصعيد الدولي. وسندعو إلى توفير قدر أكبر من التدريب والتوجيه لفئات المجتمع المدني التي تسعى إلى المشاركة في آليات مجلس حقوق الإنسان. ونشدد بصفة خاصة على دعم مشاركة الفئات المهمشة في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما من خلال مساهمتها في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ويشمل هذا الدعم تقديم التمويل إلى المنظمات غير الحكومية لتدريب المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في البلدان النامية بغية تمكينها من العمل بفعالية مع آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

المضي قدماً بعدد من المواضيع للنهوض بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي

الاستثمار في التنمية استثماراً في حقوق الإنسان

١١ - تقرر أيرلندا بأن التمتع بجميع حقوق الإنسان، المدنية منها والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أمر لا غنى عنه بالنسبة للتنمية. والتنمية، بالمثل، ضرورة لكفالة التمتع الكامل بتلك الحقوق.

١٢ - ولأيرلندا سجل مشرف وحافل يشهد بتقديمها المساعدة إلى البلدان النامية من أجل التصدي لمشاكل الفقر والضعف والتهميش. وتركز أيرلندا على تطوير المؤسسات وتنمية القدرات في البلدان النامية لتمكينها من عمل ذلك بنفسها مسترشدةً بالأهداف الإنمائية للألفية. وتلتزم حكومة أيرلندا بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

١٣ - وتلتزم حكومة أيرلندا أيضا بكفالة تبوأ حقوق الإنسان مكانها في صميم برنامجها للتعاون الإنمائي المسمى "المعونة الأيرلندية" [Irish Aid]، والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من سياستها الخارجية. وتلتزم أيرلندا بدعم مؤسسات الدولة والمنظمات المستقلة التي تروج لحقوق الإنسان والحوكمة والديمقراطية. وتلتزم أيرلندا أيضا بدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبتعزيز الحوكمة من خلال تأييد المبادرات الرامية إلى بناء نظم حكم ديمقراطية ومؤسسات لتقديم الخدمات فعالة وحاضنة للمساءلة. وتوفر أيرلندا التمويل لطائفة عريضة من المنظمات غير الحكومية المعنية بمسائل حقوق الإنسان، وهي تدعم لجان حقوق الإنسان الوطنية في عدد من البلدان النامية.

١٤ - وستتعاون أيرلندا مع غيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة، بناء على طلبها، بمساعدتها على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال بناء القدرات بسبل منها التعاون التقني وإقامة حوار بشأن حقوق الإنسان وتبادل الخبراء. وسنشارك أيضا في حوار بشأن مسائل السياسات العامة المرتبطة بحقوق الإنسان، وسنوفر منحاً للمنظمات غير الحكومية التي ينصب اهتمامها على مسألي التنمية وحقوق الإنسان لكي تقوم بأعمال في مجالات محددة.

١٥ - وتقر أيرلندا بأن تغير المناخ بما تترتب عليه من آثار يشكل تحدياً كبيراً يلقي بظلاله على التنمية. وفي ظل الظروف البيئية الآخذة في التدهور، باتت أعمال حقوق الإنسان الأساسية تحدياً متنامياً. وستعمل أيرلندا مع غيرها من الدول، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، لبحث سبل تناول مجلس حقوق الإنسان للآثار السلبية التي يخلفها تغير المناخ على حقوق الإنسان الأساسية.

مكافحة التمييز والعنف الجنساني

١٦ - تتعهد أيرلندا بالاضطلاع بدورها بشكل تام فيما يتصل بالجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز وتعزيز المساواة بين الجنسين. ولأيرلندا سجل حافل في تناول مسألة المساواة بين الجنسين من خلال سياستها الخارجية وبرنامجها للتعاون الإنمائي. وقد كانت في طليعة الدول الداعية إلى إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). وبالإشتراك مع عدد من المنظمات غير الحكومية الأيرلندية للتنمية وحقوق الإنسان، قامت الحكومة في عام ٢٠٠٤، من خلال وزارة الخارجية والتجارة وقوات الدفاع، بإنشاء الاتحاد الأيرلندي المشترك المعني بالعنف الجنساني الذي يهدف إلى التشجيع على اعتماد نهج متسق ومنسق إزاء هذه القضية الهامة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أنشأت الحكومة مكتب Cosc وهو المكتب الوطني لمنع العنف

العائلي والجنسي والجنساني. وأقر البرلمان في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢ قانوناً يحظر ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

١٧ - وأيرلندا ملتزمة تماماً بأهداف قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الصادر بشأن المرأة والسلام والأمن، وقد اعتمدت خطة عمل وطنية تتناول هذا القرار. واستفيد في هذه الخطة من مبادرة للتعلم المتبادل شاركت فيها جهات من أيرلندا وأيرلندا الشمالية وليبريا وتيمور - ليشتي. وكان الهدف من عملية التعلم المتبادل الاستفادة من خبرات المتضررين تضرراً مباشراً من النزاع فيما يتعلق بأفضل السبل إلى حماية المرأة من العنف الجنساني في أثناء النزاع وتعزيز قيادة المرأة ومصالحها في سياق تسوية النزاع وبناء السلام. وتؤيد أيرلندا كذلك حملة الأمين العام التي تحمل اسم "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة"، وهي تقدم التمويل لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المنشأ لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة.

١٨ - ولقوات الدفاع الأيرلندية سياسة لحقوق الإنسان في مكان العمل وميثاقاً للكرامة يهدف إلى التوعية بدور قوات الدفاع وواجباتها فيما يتعلق بالعنف الجنساني وحقوق الإنسان. وتكفل قوات الدفاع أن يتلقى الأفراد الموفدون في إطار الخدمة العاملة إلى بعثات في جميع أنحاء العالم تدريباً مفصلاً عن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأقليات والمرأة، وعن مسائل الوعي الثقافي وقواعد السلوك والتصرف التي تلزم معرفتها لمقتضيات العمل بالبعثة ولمرعاتها في سلوكهم الشخصي أيضاً. وهذا التدريب يُصمم خصيصاً لمواءمة احتياجات بعثات بعينها ولإسهام كذلك في الامتثال للالتزامات أيرلندا بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن.

الجوع

١٩ - وضعت أيرلندا مكافحة الجوع في العالم ضمن أولويات برنامجها الإنمائي. وبناء على توصيات فرقة العمل الحكومية المعنية بمشكلة الجوع، تعطي أيرلندا الأولوية فيما تنفذه من إجراءات للمجالات التالية: تحسين الإنتاجية الزراعية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع التركيز بشكل خاص على المزارعات؛ والاهتمام تحديداً بنقص التغذية لدى الأمهات والرضع؛ وتعزيز الحوكمة ومهارات القيادة في مجال مكافحة الجوع في العالم على الصعيدين الوطني والدولي. ويوجه برنامج المعونة الأيرلندية حالياً ٢٠ في المائة من ميزانيته للأنشطة المتصلة بمشكلة الجوع. ويمثل ذلك زيادة كبيرة في جهود البرنامج الرامية إلى التصدي للجوع على الصعيد العالمي، كما يدلل بوضوح على التزام الحكومة بكفالة إدراج مكافحة الجوع في العالم كأولوية أساسية من أولويات

برنامج المعونة الأيرلندية. وتقوم أيرلندا الآن بدور ريادي في مجال تحفيز العمل الدولي من أجل مكافحة نقص التغذية لدى الأمهات والرضع والأطفال، بما في ذلك باستهداف الأيام الألف الحيوية الممتدة من بداية الحمل وحتى السنة الثانية للطفل. وأيرلندا من المؤيدين الرئيسيين لحركة تحسين مستوى التغذية، وهي تؤدي دوراً محورياً في العمل مع عدد من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لدعم تنفيذها لأهداف تلك الحركة من خلال الاستراتيجيات والخطط الوطنية التغذوية التي يضعها كل منها.

الحق في التعليم

٢٠ - تقر أيرلندا بالحق في التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان. وتستند السياسة التي يعتمدها برنامج المعونة الأيرلندية بشأن التعليم إلى اقتضاء حصول الأطفال كافة على التعليم الابتدائي مجاناً. وتعتبر أيرلندا توفير تعليم أساسي ذي نوعية جيدة في البلدان النامية أولوية من أولوياتها. وهي تهتم اهتماماً خاصاً بتحسين نوعية التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين واستهداف الفئات المهمشة. وعلى الصعيد العالمي، تقدم أيرلندا الدعم للشراكة العالمية من أجل التعليم.

الصحة

٢١ - تقر أيرلندا بما للفقر وانعدام المساواة بين الجنسين وانتهاك حقوق الإنسان من دور في انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرهما من الأمراض المعدية. فالتصدي للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز واعتلال الصحة أمر أساسي بالنسبة للحد من الفقر ولا غنى عنه بالنسبة للتنمية البشرية. وتبرهن أيرلندا، من خلال برنامجها لتقديم المعونة، على التزام قوي بمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وغيرهما من الأمراض المعدية بتقديمها الدعم التمويلي بما يفوق ١٠٠ مليون يورو سنوياً. وفي أيار/مايو ٢٠١١، انضمت أيرلندا لمجلس الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا الذي يعد أحد أهم الهيئات التي تنشط في مجال مكافحة المرض في البلدان النامية، وهي تستغل موقعها هذا لإعطاء مزيد من الزخم للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

دعم المدافعين عن حقوق الإنسان

٢٢ - إن أيرلندا، إذ تدرك الأهمية الحاسمة لدور المدافعين عن حقوق الإنسان في العمل الرامي إلى تحسين حالة تلك الحقوق ومستوياتها في بلدانهم، تتعهد بمواصلة مساعيها الهادفة إلى تعزيز حقوق هؤلاء الناشطين وبالوقوف أمام أي محاولة لتقويض عملهم الهام. وسوف

نستمر أيضا في تقديم الدعم القوي لولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

٢٣ - وقد كان اعتماد مبادئ الاتحاد الأوروبي التوجيهية المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان من النتائج الرئيسية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي انبثقت عن رئاسة أيرلندا للاتحاد في عام ٢٠٠٤. وكذلك ساهمت أيرلندا مساهمة نشطة في إطار الأمم المتحدة في إنشاء ولاية المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي وضع التدابير اللازمة لحماية حقوق هؤلاء الناشطين. وتقدم الحكومة التمويل المتعدد السنوات لعدد من المنظمات غير الحكومية الأيرلندية والدولية العاملة في مجال تقديم الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان على الصعد المحلية وعلى صعيد السياسات الدولية.

٢٤ - وأيرلندا واحدة من عدد قليل من الدول لديه نظامٌ مخصص لمنح التأشيرات لأسباب إنسانية إلى المدافعين المعروفين عن حقوق الإنسان، بحيث يسهل لهم السفر إلى أيرلندا لمدد إقامة قصيرة لأغراض الراحة أو في حالة نشوء شواغل مؤقتة تتعلق بالسلامة.

تقوية نظام الأمم المتحدة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

٢٥ - تؤمن أيرلندا بأن هيئات الأمم المتحدة المعنية برصد المعاهدات لها أهمية محورية في حسن أداء النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان. والنمو في عدد الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وفي عدد التصديقات على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان يشكل تحديا للاتساق فيما بين تلك المؤسسات ولطرق تسيير أعمالها. وقد استضافت أيرلندا اجتماعين عقدا في دبلن في إطار عملية تشاورية تجمع بين أعضاء هيئات رصد المعاهدات وخبراء آخرين. وتضم وثيقة دبلن الختامية نتائج عملية التباحث، موفرةً موجزا تجميعيا استراتيجيا للمقترحات التي طُرحت إضافة إلى توصيات واضحة لجميع الأطراف صاحبة المصلحة.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٢٦ - في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تولت أيرلندا للمرة الأولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتعمل الرئاسة الأيرلندية عن كثب مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ومع المفوض السامي للأقليات القومية ومكتب الممثل المعني بحرية وسائط الإعلام، وذلك لضمان الوفاء بالتزامات منظمة الأمن والتعاون المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون وللتصدي لحالات يعينها لا يُمتثل فيها لتلك الالتزامات. ويعد البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون أولويةً رئيسية للرئاسة الأيرلندية، وتُوجه عنايةً خاصة

للحق في حرية التعبير والحق المرتبط به الذي يكفل حرية وسائط الإعلام، بما في ذلك ممارسة هذين الحقين في المحافل الإلكترونية.

صون حقوق الإنسان وتعزيزها في أيرلندا

٢٧ - ستواصل أيرلندا التعاون بشكل تام مع آليات مجلس حقوق الإنسان، بما فيها الآليات الخاصة، وذلك من خلال الاستجابة السريعة والموضوعية لجميع الرسائل الواردة منها، وتيسير الموافقة على طلباتها لإجراء زيارات، والوفاء بالدعوات المفتوحة التي سبق أن وُجّهت إلى تلك الآليات.

٢٨ - وأيرلندا ملتزمة التزاماً ثابتاً بالامتثال لواجباتها الدولية بسبل منها تقديم التقارير في حينها إلى الهيئات المعنية من هيئات الأمم المتحدة لرصد المعاهدات.

٢٩ - وقد صدّقت أيرلندا على معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية الصادرة عن الأمم المتحدة بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٢، وقعت أيرلندا البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتماشى آلية الشكاوى التي سيجري إنشاؤها بموجب البروتوكول الاختياري مع روح العمل الذي تقوم به هيئات مستقلة عديدة قائمة بالفعل في أيرلندا على تلقي الشكاوى والرصد والتفتيش. وقد أتاح لنا توقيع هذا البروتوكول الاختياري الفرصة لتأكيد تصميمنا على تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان من حيث التطبيق. ونضع الآن التزامين إضافيين محددتين نصهما كما يلي:

(أ) كانت أيرلندا ضمن أول مجموعة من البلدان وقعت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حينما فتح باب التوقيع عليها، وهي ملتزمة تماماً بتنفيذ أحكامها بما يترتب عليها من تحسين لنوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. ونحن ملتزمون بالتصديق عليها في أقرب وقت ممكن؛

(ب) نلتزم أيضاً بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

٣٠ - وستسعى أيرلندا إلى تعزيز جهودها الرامية إلى كفالة تقوية جميع الآليات الوطنية القائمة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على النحو التالي:

(أ) برنامج الحكومة الوطني المنشور في آذار/مارس ٢٠١١ يلزم جميع الهيئات العامة بأن تراعي على النحو الواجب مبدأي المساواة وحقوق الإنسان عند تأديتها لوظائفها. وتهدف الاستراتيجيات الحكومية إلى تحسين الأداء العملي للالتزامات حقوق الإنسان على كافة المستويات المجتمعية، وقد وُضع عدد من الاستراتيجيات الوطنية للتصدي بمجالات معينة تشير الشواغل؛

(ب) تلتزم أيرلندا التزاماً ثابتاً بتعزيز مجتمع يتسع للجميع وبالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وفي إطار متابعة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الذي عُقد في ديربان بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠١، وضعت أيرلندا خطة العمل الوطنية لمناهضة العنصرية وهي الخطة التي تركز على تقديم الدعم إلى الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة من أجل وضع استراتيجيات ذات أسس محلية لمناهضة العنصرية وتدابير للإدماج الاجتماعي تكفل تعزيز التنوع؛

(ج) أنشأت أيرلندا عدداً من الوكالات القانونية المستقلة للمساعدة على الحفاظ على ثقة الجمهور في أجهزة الإدارة العامة وللاضطلاع بإجراءات الشكاوى، ومنها الهيئة المعنية بالمساواة والهيئة الوطنية لشؤون المعاقين ومكتب أمين المظالم ومكتب أمين المظالم المعني بالأطفال ولجنة المظالم التابعة للشرطة الأيرلندية.

٣١ - وأيرلندا ملتزمة بمواصلة توفير الدعم للتثقيف والتدريب بشأن حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، وذلك لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان واحترامها في جميع قطاعات المجتمع. ويجري تناول مسائل حقوق الإنسان في المرحلتين التعليميتين الابتدائية والثانوية، وهناك برامج لحقوق الإنسان في عدد كبير من معاهد التعليم العالي في أيرلندا. وتحتل حقوق الإنسان أيضاً مكانة بارزة في الدورات التدريبية المقدمة للشرطة وقوات الدفاع على جميع المستويات.

٣٢ - وتلتزم أيرلندا بصون استقلالية مؤسساتها الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وهي اللجنة الأيرلندية لحقوق الإنسان التي أنشئت في عام ٢٠٠١. بما يتفق ومبادئ باريس. واللجنة هيئة مستقلة مكلفة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة لجميع السكان في إقليم الدولة. وقد حُولت سلطة إصدار توصيات إلى الحكومة بما في ذلك توصيات بشأن المقترحات التشريعية، كما أصدرت مؤخراً دليل حقوق الإنسان للخدمة المدنية والعمومية. وستدمج اللجنة الأيرلندية لحقوق الإنسان مع الهيئة المعنية بالمساواة لتشكيل كيان جديد قوي ومعزز هو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمساواة.

٣٣ - وتلتزم أيرلندا التزاما تاما بديمقراطية تعددية ومنفتحة، وهي تقدّر ما للمجتمع المدني المتنوع والمتسع للجميع من دور في هذا الصدد. وتبين الأهمية التي تعلقها أيرلندا على هذا الدور الحيوي من آلياتها التشاورية الشاملة القائمة بين حكومة أيرلندا وشركائها الاجتماعيين. وتتشاور وزارة الخارجية والتجارة مع المنظمات غير الحكومية بشأن حقوق الإنسان في سياق السياسة الخارجية، من خلال لجنّتها الدائمة المعنية بحقوق الإنسان وكذلك من خلال المنتدى السنوي المعني بحقوق الإنسان لوزارة الخارجية والتجارة والمنظمات غير الحكومية.

خاتمة

٣٤ - التزام أيرلندا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مبدأ يعد ركيزة من ركائز سياستنا الخارجية. وإيماننا العميق بأهمية الحقوق والحريات الأساسية المكفولة للجميع متأصل في تجربتنا التاريخية. ونحن نؤمن بشدة بضرورة بذل المساعي المشتركة للنهوض بالقيّم المكرسة في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وانضمام أيرلندا لعضوية مجلس حقوق الإنسان من شأنه أن يمكنها من تقديم إسهام متميز في تلك المساعي.